العدد 3422 - السنة الثانية عشرة
الجمعة 16 ذو القعدة 1440 - الموافق 19 يوليو 2019
Friday 19 July 2019 - No.3422 - 12 th Year

ترامب يحفز قاعدته الانتخابية بعد رفض مجلس النواب مذكرة لعزله

الكونغرس الأمريكي يرفض صفقات بيع أسلحة للسعودية

الكونغرس الأمريكي

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات» : أقر مجلس النواب الأمريكي مشروع قرار يوقف صفقات بيع أسلحة بقيمة 8.1 مليار دولار للسعودية وحلفاء آخرين لواشنطن، في خطوة تشكل صفعة للرئيس دونالد ترامب الذي من المرجح أن يستخدم الفيتو ضد القرار.

والنواب الذين يشعر الكثير منهم بالغضب تجاه المملكة بسبب دورها في مقتل الصحافي جمال خاشقجي العام الماضي، أقروا ثلاثة قرارات توقف صفقات أسلحة أثارت الجدل بعد الإعلان عنها بموجب إجراءات طوارىء وبدون عرضها على الكونغرس.

وسبق أن أقرت هذه التشريعات في مجلس الشيوخ، لذا سيتم إرسالها في خطوة لاحقة إلى البيت الأبيض حيث من المتوقع أن يواجهها ترامب بـ«فيتو رئاسي» هو الثالث له منذ توليه منصبه.

ومع أن مجلس النواب وافق على وقف مبيعات الأسلحة بغالبية مريحة، إلا أن القرار كان يحتاج إلى خمسين صوتا إضافيا ليحظى بغالبية الثلثين المطلوبة لتخطي «فيتو» ترامب.

ويسعى ترامب لعقد 22 صفقة بيع أسلحة منفصلة مع السعودية والإمارات والأردن تشمل صيانة طائرات وذخائر وغيرها، في وقت يتصاعد فيه التوتر في الشرق الأوسط.

ويعتبر معارضون أن صفقات الأسلحة هذه ستؤجج الحرب المدمرة في اليمن، حيث تقود السعودية تحالفا مدعوما من الولايات المتحدة ضد المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران.

وقال إليوت إنغل رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب «عندما نرى ما يحدث في اليمن، يصبح في غاية الأهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن تتخذ موقفا».

والديمقراطي المخضرم يقر بأن تهديدات الحوثيين المدعومين من إيران حقيقية، «لكن هذا لا يعني أنه يجب أن ننظر إلى المقلب الآخر فقط في مواجهة العنف وذبح المدنيين».

لكن مايكل ماكول الجمهوري الأبرز في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب انتقد القرارات ووصفها بأنها «خطيرة» في الوقت الذي توسع فيه إيران نفوذها.

وقال في بيان «إيران تمدد أذرع الإرهاب في الشرق الأوسط»، مضيفا «إذا سمحنا لها بالنجاح فسوف يزدهر الإرهاب ويزداد عدم الاستقرار ويتعرض أمن حلفائنا مثل إسرائيل للتهديد».

من ناحية أخرى واصل دونالد ترامب خلال تجمع انتخابي أمس الخميس هجماته على الديموقراطيين الذين «يكرهون» أميركا غداة انتقاد الكونغرس لتغريداته «العنصرية»، وذلك بعد ساعات على رفض مجلس النواب مذكرة تدعو لإطلاق إجراءات لعزله.

وقال من غرينفيل في كارولاينا الشمالية «هذه الايديولوجيات اليسارية تريد تدمير دستورنا والقضاء على القيم التي قامت على أساسها أمتنا الرائعة».

وأضاف «اليوم نجدد تصميمنا ونرفض أن تصبح أميركا بلدا اشتراكيا».

وأمام مناصريه ذكر ترامب مجددا النائبات الديموقراطيات الأربع المتحدرات من أقليات وتصحهن بـ«العودة» من حيث أتين.

وعندما ذكر ترامب الهان عمر إحدى أول مسلمتين انتخبتا في الكونغرس والتي أثارت جدلا بسبب تعليقاتها حول اسرائيل وأعتبرها عدد من النواب معادية للسامية، ردد الجمهور «اطردوها!».

وكان ترامب شديد السخرية خصوصا بشأن ألكسندريا أوكازيو-كورتيز النائبة عن نيويورك رغم مهاجمته النائبات الأربع ووصفهن بأنهن «نائبات شريرات اشتراكيات».

وقال ترامب «ليس لدي الوقت لذكر اسمها الكامل سنسميها كورتيز».

وكانت كورتيز أثارت جدلا منتصف يونيو الماضي عندما شبهت مراكز تجميع المهاجرين على الحدود جنوب الولايات المتحدة بـ «معسكرات اعتقال».

وإن كان يثير حماسة قاعدته الانتخابية، يجازف الرئيس بتأجيج التوترات العرقية والايديولوجية من خلال تشجيع الانقسامات في البلاد.

وبات ترامب يراهن أكثر من أي وقت مضى على تعبئة الناخبين البيض.

وترى النائبات الديموقراطيات الأربع لقناة «أس بي سي» أن ذلك أولا مناورة سياسية لترامب.

وقالت أيانا بريسلي «إنها طريقة لتحويل الانتباه لتفادي المسائل التي تهم فعلا الأميركيين».

وترامب (73 عاما) الذي سيترشح في نوفمبر 2020 لولاية ثانية من أربع سنوات أعرب مساء الأربعاء خلال تجمعه عن ارتياحه لفشل الكونغرس في تمرير مذكرة دعت إلى اطلاق اجراءات لإقالته.

ورفض مجلس النواب الذي يسيطر عليه الديموقراطيون هذه المذكرة مما يبرز انقسام المعارضة حول هذه القضية.

ورحب ترامب بهذه الخطوة واصفا اياها «بمشروع سخيف جدا».

ومساء الثلاثاء تبنى مجلس النواب مذكرة تدين التصريحات «العنصرية» للرئيس الأميركي.

وإن كان التصويت رمزيا يعلم ترامب انه يمكن الاعتماد على دعم الجمهوريين في الكونغرس.

ورغم ادانة الجمهوريين لتغريدات الرئيس لزموا الحذر في انتقاد الشخص الذي سيمثلهم في اقتراع 2020.

وصوت أربعة نواب جمهوريون لصالح المذكرة التي قدمتها الغالبية الديموقراطية.

وأدلى ميتش ماكونيل زعيم الغالبية الجمهورية في مجلس الشيوخ بتصريح عام قائلا «لدينا جميعا مسؤوليات تصريحاتنا مهمة». وقال ردا على سؤال إنه لا يعتبر الرئيس «عنصريا».

ويبدو أن التغريدات المثيرة للجدل لا تؤثر على شعبية ترامب في صفوف الناخبين الجمهوريين بل زادت بخمس نقاط إلى 72 في المئة بحسب استطلاع لرويترز ايبسوس نظم الإثنين والثلاثاء.

مقارنة مع الاسبوع الماضي بقيت شعبيته مستقرة بـ 41 في المئة.

وملف الهجرة الذي كان أحد العناوين الرئيسية لحملته في 2016، يلقى تأييدا.

وبحسب تحقيق لمركز «بيو» للأبحاث نشر الأربعاء يرى 57 في المئة من الجمهوريين أن «الأميركيين قد يخسرون هويتهم كأمة إذا بقيت البلاد مفتوحة كثيرا للمهاجرين».

ومستعيدا فوزه الانتخابي عام 2016 «إحدى أروع الامسيات في تاريخ التلفزيون» قال ترامب «علينا أن نعيدها» وردد مناصروه بحماسة «أربع سنوات اضافية».

من ناحية أخرى أدان وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، بشدة مقتل دبلوماسي تركي في أربيل، بإقليم كردستان العراق، الأربعاء، في هجوم أدى إلى مقتل شخص آخر على الأقل.

وذكر مصدر في شرطة أربيل، أن الدبلوماسي هو نائب القنصل التركي في منطقة كردستان.

وقال بومبيو في بيان: «لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لمثل أعمال العنف الوحشية هذه».

وأضاف «الولايات المتحدة تجدد تأكيد التزامها بدعم حكومتي تركيا والعراق وشعبيهما»، متقدما بتعازيه لعائلات الضحايا.

اللجنة التنفيذية للبرلمانات الاسلامية تبحث آليات تطوير العمل البرلماني الاسلامي

منظمة التعاون الاسلامي

الرباط – «وكالات» : بحثت اللجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي الاربعاء مشروع خطة العمل الهادفة لتطوير آليات العمل البرلماني الاسلامي.

وجاء ذلك خلال عقد اللجنة أعمال اجتماعها الاستثنائي بمشاركة وفود الدول الاعضاء حيث قال رئيس الاتحاد رئيس مجلس النواب المغربي الحبيب المالكي خلال افتتاح الاجتماع ان حجم التحديات التي تواجه العالم الاسلامي تتطلب التعاطي الجماعي معها وذلك وفق رؤية توافقية واقعية وناجعة.

وكشف المالكي في هذا السياق عن الخطوط العريضة لمشروع خطة العمل المرحلية للاتحاد موضحا انها قائمة على «التوافق والاشراك والعمل الجماعي» وأن من اهدافها تحقيق النجاعة والفعالية والعمل الجماعي وتكريس استقلالية الاتحاد والدفاع عن القضايا العادلة للشعوب الاسلامية وتكريس الديمقراطية والمشاركة كافق للعمل البرلماني الاسلامي.

وأشار الى أن مشروع خطة العمل المشار اليها يتضمن عدة مقترحات من بينها مقترح «إحداث جائزة فلسطين للديمقراطية والعدالة التاريخية» وذلك بهدف التعريف بعدالة القضية الفلسطينية وشرعية الكفاح الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال لا سيما في هذه المرحلة التي تتعرض القضية الفلسطينية لمخططات التصفية.

ويتمثل المقترح الثاني في العمل من اجل «اعتماد يوم عالمي سنوي لمناهضة التخويف من الاسلام والمسلمين او ما يسمى (الاسلاموفوبيا) وذلك بالعمل مع الامم المتحدة والتقدم باقتراح في هذا الاتجاه باسم المجموعة الاسلامية في الامم المتحدة وتعبئة الحلفاء والاصدقاء لانجاح هذا المسعى.

وأكد أن الاتحاد يتطلع لأن يكون «هذا اليوم مناسبة دولية للدعوة إلى التسامح والتعايش والتعريف باعتدال الدين الإسلامي ورفض الخطابات التي تلصق بالإسلام والمسلمين والتي تتخذ ايديولوجية الترهيب والتخويف من الإسلام عقيدة لها والتصدي للتطرف والتعصب».

وذكر المالكي ان المقترح الثالث المقدم ضمن خطة العمل يتمثل في تنشيط اللجان المتخصصة والفرعية خلال الفترة الفاصلة بين دورتي الانعقاد موضحا ان الهدف من ذلك «هو إنضاج التوافق حول التوصيات والقرارات بعد تعميق النقاش بشأنها على مستوى اللجان والحرص على حصر النقاش حول المواضيع التي تشتغل عليها اللجان».

وأضاف انه ضمن الخطة ايضا مقترح بالدعوة إلى عقد مؤتمر موسع استثنائي للنساء البرلمانيات في برلمانات الدول الأعضاء يبحث مواضيع ذات صلة بتيسير المشاركة السياسية للنساء وتبادل الخبرات وتقديم دراسات مقارنة في شأن الأنظمة الميسرة لولوج النساء إلى المؤسسات المنتخبة.

ويناقش الاجتماع التدابير اللازمة من اجل تطوير أداء الاتحاد وأساليب عمله سواء على صعيد المؤتمر او اللجان الى جانب تفعيل لجان الاتحاد وآلية عقد اجتماعاتها الدورية خلال السنة فضلا عن مواضيع وقضايا متصلة.

إحباط هجوم حوثي واسع

اليمن : اتفاق على نشر «ضباط ارتباط» من طرفي النزاع لمنع خرق هدنة الحديدة

«وكالات» : قالت مصادر عسكرية يمنية، أن قوات المقاومة الشعبية، تصدت لهجوم حوثي واسع اليوم الخميس، استهدف نقاط أمنية للقوات المشتركة شرق مدينة الحديدة.

وأشارت المصادر، وفق موقع «نيوز يمن»، إلى أن ميليشيات الحوثي حاولت التقدم للسيطرة على مواقع القوات المشتركة في منطقة كيلو 16 بمديرية الحالي شرق مدينة الحديدة، إلا أنها تكبدت خسائر فادحة في العتاد والأرواح.

واستهدفت الميليشيا مدينة حيس بقذائف مدفعية أسفرت عن تدمير منازل المواطنين وسقوط قتلى وجرحى.

وكانت عمليات القوات المشتركة رصدت العديد من الخروقات الحوثية لوقف إطلاق النار الساعات الماضية داخل مدينة الحديدة.

من ناحية أخرى اتفقت الحكومة اليمنية والمتمردون الحوثيون على نشر «ضباط ارتباط» في الحديدة للعمل إلى جانب ممثلين عن الأمم المتحدة على منع خرق اتفاق وقف إطلاق النار في المدينة المطلة على البحر الأحمر، بحسب ما أفاد مسؤولون الأربعاء.

وقال مسؤول في الأمم المتحدة إنّ «الأطراف اتفقوا على تعزيز آليات وقف إطلاق النار عبر استخدام ونشر ضباط ارتباط في بعثة الأمم المتحدة في الحديدة».

وبحسب المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن هويته فإنّ «ضباط الارتباط سيعملون بشكل وثيق مع لجنة الأمم المتحدة المكلفة مراقبة اتفاق الحديدة كإجراء إضافي سيؤدي إلى بناء الثقة وتخفيف حدّة التوتر ومساعدة الأطراف على الالتزام بالاتفاق وإنقاذ الأرواح في نهاية المطاف».

وأكد هذه المعلومات لفرانس برس العميد صادق دويد، وهو ضابط في القوات الحكومية وعضو في الفريق الحكومي بلجنة إعادة الانتشار في الحديدة.

وقال دويد «سيكون هناك ضباط ارتباط من كلا الطرفين والأمم المتحدة في سفينة الأمم المتحدة وفي كل نقطة تحتاج وقف إطلاق النار بواقع ضابطين من كل طرف».

وبحسب دويد سيقوم «ضباط الارتباط بالتواصل مع قياداتهم في حال التصعيد»، مشيرا إلى أنّ «هذا يبدأ في المدينة ويتوسّع ليشمل كافة مديريات» محافظة الحديدة.

وجرى التوصّل إلى هذا الاتفاق خلال اجتماع عقدته اللجنة المشتركة المكلفة تطبيق اتفاقات الحديدة يوم الإثنين على متن سفينة تابعة للأمم المتحدة رست قبالة المدينة.

وكانت اللجنة المشتركة المكلفة تطبيق اتفاق السويد حول محافظة الحديدة اليمنية أعلنت مساء الإثنين في بيان بعد انتهاء اجتماعها، وهو الأول منذ فبراير الماضي، أنه «بعد تزايد انتهاكات وقف إطلاق النار في الفترة الأخيرة، حرص الطرفان على إيجاد سبل للحدّ من التصعيد. واتفقا على تفعيل آلية وتدابير جديدة من أجل تعزيز وقف إطلاق النار والتهدئة في أقرب وقت ممكن».

وتضم اللجنة التي يترأسها الفريق مايكل لوليسغارد، ممثلين عن كل من الأمم المتحدة والمتمردين الحوثيين والقوات الحكومية، وقد أنشئت بموجب الاتفاق تمّ التوصل إليه في السويد.

ويقوم عمل اللجنة على مراقبة تنفيذ اتفاق السويد الذي ينصّ على الانسحاب من موانئ محافظة الحديدة الثلاثة ومن مركز المحافظة، أي مدينة الحديدة، وعلى وقف لإطلاق النار.

وفي مايو الماضي، أعلنت بعثة الأمم المتحدة في الحديدة أنّ المتمردين سلّموا موانئ المحافظة إلى «خفر السواحل» في عملية تمت من جانب واحد.

ورفضت الحكومة الإقرار بمغادرة المتمرّدين للموانئ، متّهمة إياهم بتسليمها لعناصر تابعين لهم بلباس مدني.

وأحيت اتفاقات السويد آمالاً بقرب التوصّل إلى اتفاق سلام في أفقر دول شبه الجزيرة العربية، لكن البطء في تطبيق الاتفاقات والاتهامات بخرق وقف إطلاق النار في الحديدة، يؤشران إلى أنّ الحلّ لا يزال بعيدا.

ومنذ 2014 تدور حرب في اليمن بين المتمرّدين المتهمين بتلقّي الدعم من إيران، والقوّات الموالية للحكومة، وقد تصاعدت حدّتها مع تدخل تحالف عسكري بقيادة السعودية في مارس 2015 دعمًا للحكومة المعترف بها دوليا.

صورة وزعتها الأمم المتحدة للجنة تنسيق اعادة الانتشار في الحديدة مجتمعة على سفينة في ميناء المدينة